المبحث الأول:
الإسلام وحزب الشعب الجمهوري (1922 - 1946م)

مجلس الأمة الكبير الذي أسسه أتاتورك عام 1920 استغل فيه الدين الإسلامي للظهور بمظهر المدافع عنه في مواجهة سلطة الخليفة " محمد وحيد الدين "، فالمجلس افتتح يوم الجمعة الموافق 23 إبريل، وكان برنامج الافتتاح متضمنا صلاة الجمعة بمسجد " حاجي بايرام ولي "، وأعلن عن قراءة القرآن والبخاري في مركز الولاية يوميا ويتم قراءة دعاء ختم القرآن أمام الدائرة المخصوصة.

ويتم الدعاء عقب الخطبة لصاحب الخلافة حضرة سلطاننا، وبالنظر إلي تكوين مجلس الأمة الكبير فإن هناك 61 شيخا معمما و8 من مشايخ الطرق الصوفية أي أن 18% من أعضاء المجلس كانوا علماء دين ومشايخ للطرق الصوفية، وهؤلاء كانوا طلائع المدافعين عن قوانين الشريعة وقواعد الدين[1] وكانوا هم المرجع للشعب في كل تعاملاته الدينية والشرعية من المهد إلي اللحد وهو ما أعطي الانطباع **بأن حركة " أتاتورك " هي حركة إسلامية.**

أولا: تأسيس حزب الشعب الجمهوري :

(1) راجع تفصيلات المظاهر الدينية التي استغلها كمال أتاتورك في افتتاح مجلس الأمة التركي الكبير في: الصفصافي أحمد المرسي، **التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة**، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 1425هـ - 2004م، ج1، ص 47 - 49 حيث أورد تقدم الشيخ عبد الرحمن مبعوث سينوب بطلعته الدينية وحمل علي رأسه غطاء أخضر فوقها مصحف وشعرة مباركة من لحية النبي صلي الله عليه وسلم ومن خلفه أعضاء المجلس من العلماء والمشايخ والمعممين وعلية القوم والقادة العسكريين للانتقال من الجامع للمجلس حيث تتصاعد علي الطريق التكبيرات والتهليلات والدعوات والتأمين، ص 48 - 49.

استمر مجلس الأمة الكبير الأول حتي عام 1923 م، وكان المجلس الأول يضم بين جنباته توجهات متباينة أثارت مخاوف " أتاتورك "، وهو ما جعله يؤسس " **جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي** " التي صارت فيما بعد " حزب الشعب الجمهوري " مع أول انتخابات عامة جاءت به إلي السلطة في تركيا بحيازته الأغلبية في مجلس الأمة الكبير الثاني، **وأصبح " كمال أتاتورك " هو رئيس مجلس الأمة ورئيس حزب الشعب الذي حصل علي رخصة قانونية رسمية في التاسع من سبتمبر عام 1923م،** وتشكلت أول وزارة تمثله برئاسة " فتحي أوقيار " في 14 أغسطس عام 1923م.

- نحن الآن أمام حزب واحد يسيطر علي الحياة السياسية بشكل مطلق ولا توجد معارضة له داخل البرلمان (مجلس الأمة) كما كان في المجلس الذي سبقه بعد بداية حرب التحرير 1919م، وأقر المجلس بمعارضة عالية الصوت لكنها غير حاسمة معاهدة لوزان وانتهت توابع حرب الاستقلال[1]. وكان أول قرار يتخذه المجلس الجديد نقل عاصمة

(1) معاهدة لوزان تم توقيعها في 24 /1923/7 م وكانت بمثابة الاعتراف الدولي العالمي بحكومة أنقرة وإسقاط معاهدة سيفر التي وقعتها حكومة السلطان في 1920/8/20 م ووقعت معاهدة لوزان مع حكومة أنقره بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ودولة السلاف الصرب والكروات وصادقت عليها أمريكا وروسيا وبلجيكا، وكانت مفاوضات الصلح بدأت بعد توقيع " اتفاقية مودانيا " التي ثبتت وقف إطلاق النار مع اليونان وأكدت انتصار الجيش التركي في 1922/10/11 وتشير المصادر إلي أن اللورد " كرزون " الوزير البريطاني في المؤتمر أفهم " عصمت إينونو " ممثل تركيا أنهم لن يمنحوهم الاستقلال إلا بشروط أربعة عرفت فيما بعد بشروط كرزون الأربعة وهي: أن تقطع تركيا صلتها بالإسلام، وأن تقوم بإلغاء الخلافة، وأن تتعهد بالقضاء علي كل حركة يمكن أن تقوم لإحياء الخلافة وأن تستبدل تركيا القوانين الوضعية بالشريعة الإسلامية وأن تضع لنفسها دستوراً مدنيا بدلا من الدستور العثماني المستمد من

الحكومة والبلاد إلي أنقره مع التعهد بالدفاع والحفاظ علي اسطنبول.

وأضيفت مادة إلي الدستور التركي تقول " **أنقره هي مركزالحكومة، وستظل مركز الحكومة الأبدي،** ولم تستمر وزارة " فتحي أوقيار " أكثر من شهر، وبسبب القلق في الأوساط السياسية والثقافية من توجهات " أتاتورك " الديكتاتورية، **استقالت وزارة " أوقيار " في 27 أكتوبر 1923م.**

وفي 29 أكتوبر صارح " أتاتورك " المجموعة النافذة داخل حزب الشعب في اجتماع خاص بقوله: " **أيها الأصدقاء.. غدا سنعلن الجمهورية** "، وأمام مجلس الأمة طرح الموضوع علي النواب الذين وافقوا بالإجماع علي إعلان الجمهورية، وقام أحد أعضاء المجلس المعممين وهو الشيخ راسخ خوجه وقال " **إن أكثر أشكال الحكومات توفيقا من الناحية الدينية هو الشكل الجمهوري** " ثم صاح هاتفا " تحيا الجمهورية " وهدرت الأصوات خلفه " ياشاسين جمهوريت "، **وأصبحت تركيا دولة جمهورية في ليلة 29 / 10 / 1923م،** وزكي " أونونو " أتاتورك " ليكون رئيساً للجمهورية، الذي يختار رئيس الوزراء، الذي يختار بدوره الوزراء ويعرضهم علي رئيس الجمهورية ثم يعرضون علي المجلس، وأصبح " أونونو " رئيس الوزراء ورئيس حزب الشعب الذي تخلي " أتاتورك "

الشريعة الإسلامية، وراجع: معروف عمر كول، في السياسة والقانون الدولي، ترجمة عادل كرمياني علي موقع:

www. sardam. info/sardam%20al/%20arabic17109. htm

وأيضا: www. fustat. com/c - hist/qarn14 - 14. shtml نقلا عن مجلة الأمة، ع14، ربيع الثاني 1402 هـ

عن رئاسته ليكون رئيساً للجمهورية[1].

- لدينا تقاليد سياسية جديدة تعتمد " السلطوية " و " المؤامرة "، وما يمكن أن نطلق عليه " **الإخراج المسرحي " للسياسة،** وهو ما صدم قطاعات مهمة من الساسة والصحافة والمثقفين والبرلمانيين الذين أسسوا حزبا جديدا أطلقوا عليه " **ترقي برور جمهوريت فرقه سي** " أي " الحزب الجمهوري التقدمي "، وحتي الآن الخلافة لم تلغ ولا تزال موجودة في اسطنبول وهو ما جعل بعض القادة المعارضين لأتاتورك ينضمون للخليفة ويزورونه، كما شنت صحافة اسطنبول حملة علي قادة " أنقرة ".

وهو ماجعل " عصمت أينونو " يقول " **إن رأس الخليفة التي لا تزال الرغبة تداعبها في التدخل بمقدرات الأمة سوف نبادر إلي قطعها** "، واعتبر " الخلافة " زائدة في التاريخ العثماني وأنه لا بد من إزالتها[1]، **ونوقشت خطة إلغاء الخلافة بين " أتاتورك " وأينونو " وعرضت علي المجموعة البرلمانية لحزب الشعب وأعد مشروع قانون إلغاء الخلافة**[2] ووقع عليه الشيخ " ثروت "

(1) نفس المرجع، ص 82 - 83 وأيضا هـ. س. أرمسترونج، الذئب الأغبر، م. س. ذ.، ص 193 وفي الموضوع راجع أيضا عبد العزيز محمد عوض الله، **الحياة الحزبية في تركيا الحديثة،** جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، 2002، ص17.

(1) محمد رشيد رضا، **مجلة المنار، المجلد 23، الجزء 10،** ص 772 تورد الجدل حول الخلافة من جانب أتاتورك ومن معه خاصة رضا نور وكيف أن الأغلبية كانت تعارضهم وأن أتاتورك والذين معه وظفوا الدين لصالحهم.

(2) نفس المرجع، ص 85 - 86 وعن إلغاء الخلافة راجع أيضا أرمسترونج، الذئب الأغبر، م. س. ذ، ص 200، وتذكر بعض المراجع أن إلغاء الخلافة الإسلامية وفرض القوانين العلمانية كان جزءا من صفقة بين بريطانيا وبين النخبة التركية العلمانية الجديدة وعلي رأسها كمال أتاتورك صديق الإنجليز وعميلهم وفق هذه المراجع، بحيث يمنح لتركيا الاستقلال في مقابل إلغاء الخلافة وفرض القوانين العلمانية والحصول علي إقليم الموصل وراجع علي سبيل المثال: إبراهيم

مبعـــــــــــــــوث بورصـــــــــــــــة " والشـــــــــــــــيخ " صفوت " مبعوث " أورفه "، **ووافق البرلمان علي ثلاثة قوانين هي:**

1 - إلغاء الخلافة وإخراج أفراد الأسرة العثمانية إلي خارج البلاد في ظرف عشرة أيام، وتؤول قصورهم وممتلكاتهم إلي الشعب.

2 - إلغاء وكالة الأوقاف الشرعية.

3 - إلغاء وكالة الأركان الحربية العمومية.

- أصبحت تركيا دولة جمهورية علمانية لا تصدر قراراتها أو سياستها عن مرجعية دينية، وكان لا بد من إصدار دستور جديد لها عرف " **بقانون التشكيلات الأساسية رقم 491 " في 20 من إبريل عام 1924م، وظل هذا الدستور هو دستور تركيا حتي عام 1960 م.**

وبمطالعة الدستور نجد أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام في المادة الثانية منه، كما أن المرأة لم تكن تتمتع بحق التصويت والترشيح، وتعرض هذا الدستور لحوالي سبع تعديلات كانت باتجاه ترسيخ العلمانية وجعلها دينا بديلا للدولة الجديدة، ففي عام 1937 **تم تعديل المادة الثانية من الدستور[1] لتقرأ علي النحو التالي " الدولة التركية هي جمهورية قومية مركزية علمانية ومتطورة "**، وكما يقول " محمد ياشار " أنه من الممكن أن نتصور أنه عندما توفي أتاتورك عام 1938م، كانت البلد كلها

الدسوقي شتا، **الحركة الإسلامية في تركيا**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط1، 1407ه - 1986 م، ص 27 - 33 وهو يعتمد علي مذكرات رضا نور بشكل قوي والتي نشرتها مجلة المجتمع الكويتية. ويؤكد ذلك علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، المكتب الإسلامي، دمشق، 1982.

(1) Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, The Role Of Islam, Op. cit, p4. وعن دستور تركيا الأول عام 1924 م راجع: الصفصافي أحمد مرسي، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة، م. س. ذ، ص 88 - 90.

قد تحولت إلي كيان علماني بحت، **وأن الإسلام اختفي من أجل الصالح العام** إلا أن الوضع لم يكن كذلك، **فعلي الرغم من كون الجزء المسيطر من الصفوة المتعلمة تحول تماما إلي كيان غربي، إلا أن العامة ظلت محافظة وقريبة بطبعها من الإسلام.**

- أعلن التيار المحافظ Mohafezkar ferkasi والذي مثله " **الحزب الجمهوري التقدمي** " عن نفسه بشكل رسمي في 17 ديسمبر عام 1924م، وكان زعماؤه من قادة حرب الاستقلال وكبار قادة الجيش والشخصيات الكبيرة في تركيا، كما انضم إليه بعض قدامي الاتحاديين وهو ما أزعج " أتاتورك "، **وأعلن الحزب برنامجه الذي تضمن احترامه للقيم والمعتقدات والأفكار الدينية.**

ورغم أن الدستور التركي لا يزال يتضمن مادة أن دين الدولة الإسلام، لكن أفكار الحزب أثارت القلق لدي حزب الشعب الجمهوري مع ظهور التمرد المشهور " للشيخ سعيد الكردي النقشبندي " عام 1925 م، **وهو ما جعل " فتحي أوقيار " الشخص المعتدل ورئيس الوزراء يطلب من رئيس الحزب " قاظم كره بكير " حل الحزب وإلا فإن الدماء ستسال ؛ لأن المستقبل مظلم جدا ".**

واستقال " فتحي أوقيار " من رئاسة الوزراء لرفضه التعامل مع ثورة الشيخ سعيد الكردي باستخدام القوة المسلحة، وتولي رئاسة الوزراء " عصمت أونونو " للمرة الثانية وظل بها حتي عام 1937 م، **ولما لم يستجب الحزب لحل نفسه بنفسه حلته الحكومة في 3 يونية عام**

1925م[1].

- أعلن حزب الشعب قانون " إقرار السكون " في 4 مارس 1925 م، والذي تضمن ضرورة سحق " ثورة الشيخ سعيد " عسكريا، ثم القضاء علي التحركات التي تهدد أمن الدولة، واتهم الحزب " الجمهوري التقدمي " بالرجعية، وبدعم التمرد ضد الجمهورية، وتعرضت الصحف الإسلامية للإغلاق ومنها صحيفة " سبيل الرشاد " وصحيفة " توحيد أفكار " وتعرض الشاعر " محمد عاكف أرصو [1] للمساءلة، وشن حزب الشعب الجمهوري حملة تكميم الأفواه للمثقفين والصحف التي تعارض الحزب وسياسته، كما عرفت البلاد حملة تصفيات واسعة بلغت أوجها ضد من اتهموا بمحاولة اغتيال " أتاتورك " عام 1926[2].

- هنا سوف نلاحظ أن ما أطلقنا عليه **" التيار المحافظ "** هو تعبير عن رؤية فكرية وسياسية تدعو للتعددية واحترام حقوق الإنسان وفي نفس الوقت الدعوة لاحترام الدين والمعتقدات الدينية وأخذها في الاعتبار بحسبان أن الشعب التركي أغلبيته مسلمة، وهذا التيار هو المعادل الموضوعي في الحياة السياسية التركية للتيار العلماني الاستئصالي الذي

(1) عن الحزب الجمهوري التقدمي وكيفية تكوينه وأعضاؤه وأفكاره راجع: نفس المرجع، ص 93 - 99.

(2) عن تفصيلات القمع والإرهاب الدموي التي أشاعتها محاكم الاستقلال التي كانت محاكم عسكرية راجع: أرمسترونج الذئب الأغبر مصطفي كمال، م. س. ذ، ص 206 - 210 حيث ذكر أن كمال أتاتورك كان يوقع الحكم علي معارضيه بالإعدام من رفاقه السابقين دون أن تهتز في وجهه عضلة واحدة وهو يضع سيجارته جانبا ويوقع علي الحكم بالموت علي ذلك الصديق القديم الحميم، وكان " بالد علي " رئيس هيئة المحكمة يفتخر ويتباهي بأنه حكم بالشنق علي عدد من الأتراك يفوق العدد الذي حكم عليه أي تركي منذ عهد السلطان " محمود الثاني ". وحتي عام 1926 كان حزب الشعب قد نشر الرعب والخوف بين الناس وأرسي تقاليد الجاسوسية والخلط بين الإدارة والحزب الذي انتشر في ربوع تركيا، ويمكننا القول إن التقاليد التي أرساها أتاتورك في تركيا استلهمتها نظم الحزب الواحد والأنظمة العسكرية التي عرفتها دول العالم الثالث بعد الاستقلال.

يمثله حزب الشعب الجمهوري وخلفاؤه، وهذا التيار سوف يعرف بالضرورة دخول التيارات الإسلامية والمناهضة للعلمانية الاستئصالية تحت مظلته، سوف نري ذلك في الحزب الديموقراطي بقيادة " عدنان مندريس " ثم حزب العدالة وريث الحزب الديموقراطي ثم حزب الوطن الأم بقيادة " تورجوت أوزال " وأخيرا " حزب العدالة والتنمية " بقيادة " رجب طيب أردوغان ".

ثانيا: حزب الشعب وعلمنة الجمهورية التركية:

- تبني حزب الشعب الجمهوري أيديولوجية عبرت عنها مؤتمراته وهي " الجمهورية والعلمانية والملية والشعبية والدولتية والانقلابية "، وكما يقول " أرمسترونج " فإن أتاتورك الذي يقبض علي حزب الشعب وعلي الجمعية الوطنية وعلي الدولة بكاملها أراد أن يهدم كل التاريخ والتراث التركي قبل أن يبدأ في بناء الجمهورية العصرية الجديدة، وفي سعيه لذلك قام بالإجراءات التالية:

1 - حذف من الدستور المادة التي تنص علي أن الإسلام هو دين الدولة " قانون 9 إبريل 1928 م " وأبطل وظيفة شيخ الإسلام واستبدلها بوظيفة مدير الأمور الدينية، وأعلن فصل الدين عن الدولة ولم يعد رئيس الجمهورية يقول " أقسم بالله العظيم " في صيغة اليمين التي يحلفها كرئيس للجمهورية ولكن يقول " أقسم بشرفي بألا أعمل عملا يضر بسعادة الأمة ولا بسلامة الوطن ولا يمس سيادة الأمة المطلقة التي لا يحدها شرط ولا قيد وأقسم بشرفي أن أكون وفيا لمبادئ الجمهورية ".

2 - أمر بكتابة القرآن الكريم باللغة التركية الجديدة، وترجمته إلي اللغة التركية، وأحل اللغة التركية محل اللغة العربية في الصلوات والدعوات، فإذا ذكروا اسم الله قالوا " تاكري " ويقولون " تاكري أولودر " أي الله أكبر.

3 - طهر اللغة التركية من الكلمات الدخيلة عليها من الكردية أو الفارسية أو العربية أو اليونانية وألف لجنة لوضع معجم لها ودعا رجال الصحافة والإعلام ورجال العلم لمعاونة اللجنة في مهمتها وبث الدعوة لاستعمال اللغة التركية في كل شئ (المراسلات، السينما، التليفون، الشكاوي والظلامات، قوائم الطعام، العرائض والعقود، وجميع مراسلات الجهات الحكومية) ومن يخالف يحكم عليه بغرامة فإذا عاد منع نشاطه حتي لوكان بائعا متجولا.

4 - غير الأعلام العربية بأعلام تركية.

5 - جعل لكل عائلة لقبا تركيا لسهولة تمييز الأشخاص ولسهولة معرفة العائلات التي ينتسبون إليها، وصار لكل عائلة تركية اسم خاص تعرف به، فمصطفي كمال حذف اسم " مصطفي " وسمي نفسه " كمال أتاتورك " أي أبو الأتراك وعصمت " سمي نفسه " عصمت أونونو ".

6 - أبطل المحاكم الشرعية " 17 إبريل 1924م " وأحل محلها محاكم نظاميه.

7 - أبطل الحجاب والنقاب وصارت المرأة التركية سافرة الوجه، واختلط النساء بالرجال واشتركن معهم في كافة مظاهر الحياة، في السينما، والمسرح، والنوادي العامة السياسية والعلمية والرياضية وفي الأعمال التجارية والمالية والإدارية، وفي الإدارات والمصالح الحكومية.

8 - سن قوانين وضعية، فأخذ القانون المدني من سويسرا (في 4 إبريل 1924م)، وقانون العقوبات من إيطاليا، والقانون التجاري من ألمانيا وإيطاليا وقانون المرافعات من سويسرا وألمانيا، وقانون الجنايات من ألمانيا، وأدخل فيها كلها أوفق الأحكام الواردة في القوانين الفرنسية.

9 - ألغي وزارة الأوقاف والأمور الدينية.

10 - أحل التقويم الميلادي محل التقويم الهجري (مرسوم 26 ديسمبر 1926).

11 - أبطل استعمال المقاييس والموازين الشرقية واستعاض عنها بالمقاييس والموازين الغربية ليسهل المعاملات التجارية بين تركيا والبلاد الأوروبية.

12 - أبطل استعمال الأرقام العربية واستبدالها بالأرقام الأفرنجية (مرسوم 24 مايو 1928) كما أبطل الحروف العربية واستبدلها بحروف أفرنجية، وأجبر جميع الموظفين علي استخدام الحروف الأفرنجية، وأمر بعزل كل موظف يستعمل الحروف العربية، كما أمر بحرمانه من جنسيته التركية، وأمر بعدم الإفراج عن المسجونين بعد انتهاء مدة عقوبتهم إذا لم يتعلموا القراءة والكتابة بالحروف الإفرنجية.

13 - أبطل لبس الطربوش بالنسبة للموظفين من 3 سبتمبر عام 1925 م، وبالنسبة لكافة الأتراك من 20 نوفمبر من نفس العام، واستعاض عنه بالقبعة، واستبدل الملابس الشرقية بالملابس الغربية وحذا النساء حذو الرجال ولبسن الملابس الغربية والقبعة الأفرنجية.

14 - أبطل جميع التكايا، والطرق الصوفية وصادر أملاكهم.

15 - ساوي بين الرجل والمرأة في كل شئ في الحقوق السياسية

والواجبات الوطنية وفي الحقوق المدنية والانتخابات والتجنيد والمواريث (قانون 5 ديسمبر 1934) وأصبح النساء يَنْتخِبْن ويُنْتَخَبن، وانْتُخِبَتْ 17 سيدة في الجمعية الوطنية الكبري (عام 1935)، واشتركن في الوزارة مثل " خالدة أديب " وفي القضاء والتدريس والمحاماة والهندسة والمجالس البلدية وفي حزب الشعب وفي التدريس والمجمع العلمي.. الخ.

16 - جعل العطلة الأسبوعية يوم الأحد بدل يوم الجمعة، واستبدل التحية الشرقية بالتحية الغربية[1]، ولم يكن أمر هذا التحول الثوري العنيف والمفاجئ تعبيرا عن حاجة تركية إليه، **وإنما استجابة لوهم خاص في رأس " أتاتورك " سول له أنه بتغيير القوانين والنظم العثمانية القديمة واستبدالها بقوانين غربية فإن ذلك سوف يغير حياة الناس إلي النمط الغربي** ويجعل منهم أناسا متحضرين ومتمدنين علي حد قوله - لقد أراد أن يجعل من التركي المسلم العثماني الشرقي غربيا في روحه وتقاليده وتاريخه ولغته ونظام حياته الخاص والعام، ولو استحضرنا مقولة السفير العثماني إلي فرنسا أيام السلطان أحمد الثالث " محمد أفندي " وهو يصف الإفرنج علي أنهم نمط من البشر والحضارة مختلف عن الترك فقال بعد وصف طويل " **وبالجملة خذ تركياً واقلبه رأسا علي عقب يتمثل أمامك**

(1) اعتمدنا بشكل أساسي في رصد عمليات الهدم التي قام بها أتاتورك علي كتاب: عزيز خانكي بك، **ترك وأتاتورك**، المطبعة العصرية، مصر، الفجالة، د. ت، ص 30 - 57 وراجع في الموضوع نفسه: محمد مفتي الجزايرلي، **تقرير عن تركية وانقلاباتها الحديثة بعد الحرب**، مرفوع إلي وزارة الخارجية المصرية، مطبعة مصر، د. ت، وهو يشرح التحولات الثورية التي قام بها أتاتورك في تركيا ويبدو أنه كتب قبل كتاب عزيز خانكي المشار إليه، إذ كانت الجمعة لا تزال الأجازة الرسمية قبل أن يتقرر الأحد أجازة رسمية، ص 28 - 50.، وفرضت التحية بالإشارة بالرأس داخل المكاتب الحكومية بينما فرضت التحية برفع القبعة في الشارع.

الإفرنجي " وهاهي " الجمهورية الكمالية " تقلب التركي رأسا علي عقب لتجعل منه إفرنجيا.

وفي كل ما صدر عن التغييرات المرعبة التي حاول إرساءها كان تبريرها الرغبة في الالتحاق بعالم الغرب المتحضر والمتمدن والانفكاك من عالم الشرق المتدين المتخلف[1]، لحد أن بعض الدراسات الموثوقة نقلت عن معلقين أتراك أن " أتاتورك كان يود أن تكون " تركيا " مسيحية، وحيث أن لم يمكنه تحويل الأتراك عن الإسلام فقد حاول أن يضعف تأثيره بوسائل متعددة[2].

وهنا الجمهورية الكمالية العلمانية وجدت نفسها في صدام مع مجتمعها الذي لم يعد قادرا علي استيعاب هذه التحولات العنيفة والجذرية أو فهمها أو التجاوب معها، إنها حالة فريدة ربما لم يعرفها العالم من قبل حتي إبان الحكم اللينيني - الستاليني.

فالدولة الكمالية تحت عنوان التغريب والتحديث اللذين أصبحا ذا معني واحد تجد نفسها في صدام عات مع الجماهير استخدمت فيه كامل سلطتها بالمفهوم الواسع لتجبر المجتمع علي ما تريده و الذي هو ما يريده " أتاتورك " الذي أصبح عنوانا لأيديولجية فاشية متصلبة " هي الكمالية "[3].

) 1(Philip Robins, Turkey And The middle East (London: Pinter Puplishers, Royal Institue OF International Affairs, 1990) p. 7.

(2) وفي نفس الموضوع راجع أيضا: شيرين هنتر، الحركة الإسلامية وأبعادها المعادية للغرب، شئون الأوسط، خريف 2002، ع 108، ص 64 - 65.

) 3(Hugh Poulton, Top Hate, Grey Wolf and Crescent, Turkish Nationalism and The Turkish Repuplic, U. K: C. Hurst, 1997, p, 102.

ثالثا: الكمالية في مواجهة المجتمع :

قاوم الشعب التركي الإجراءات الكمالية فكانت هناك معركة كبيرة هي معركة " الطربوش والقبعة " إذ رفض التركي أن يصلي بالقبعة واعتبرها عنوانا للكفر وتقليداً للغرب، وكثير من العلماء أفتوا بحرمة ارتدائها بل إنهم أفتوا بكفر من يعتمَّها، **لأن المسألة هنا طرحت في إطار صراع ثقافي متصل بتهديد الهوية الإسلامية** فأتاتورك قال: " إذا أردنا أن نكون شعبا متمديناً فينبغي أن نرتدي ثياب المتمدينين الدولية، أما الطربوش فهو رمز الجهل " [1]، وكان من قبل إبان حرب الاستقلال يستنفر الناس للمقاومة قبل أن يأتي الكفار ويرغمونهم علي ارتداء القبعة، لقد كان ارتداؤها يعني الكفر والارتداد عند المواطن التركي العثماني المسلم.

وفي مرعش قال أحد علماء الدين وهو علي المشنقة: " إن القبعة من علامات الكفر ولبسها كفر، وأنا أحمد الله أنني أموت دون أن ألبسها

وهناك في الواقع العديد من الدراسات التي توافرت علي رصد الكمالية كأيديولجية متصلبة وديكتاتورية منها:

H. C. Armstrong, Grey Wolf - Mustfa Kamal - An Intimate Study of Dictator(London: Arthur Barker, 1932) p. 244 .

Suna Kili, Kemalism (Istanbul: Ropert College Research Center, 1969) And Mehmet Dogan, kemalism (Istanbul: Alternatif Universtie, 1992).

وهناك العديد من الدراسات التي تعاملت مع شخصية كمال أتاتورك باعتبارها شخصية نرجسية. يغلب عليها المزاج السوداوي الحزين والذي يجعل مثل هذا القائد يميل للخيال وعدم الواقعية راجع مثلا:

Volkan. V. D. 1980, Narcissistic Personality Organization and "REPRATIVE" Leadership, International Journal Of Group PSYchotherapy 30: 131:52

Andro Mango, ATATURK(London: Johan Murray, 2004) pp 500 – 510.

وانظر عرضا لهذا الكتاب في: البيان الإماراتية، بيان الكتب، 23/ 5/2005 م.

(1) أر مسترونج، الذئب الأغبر، مصطفي كمال، م. س. ذ، ص 215.

" ويروي أحد شهود العيان المسنين " كنت أمر من الميدان الذي كان يتدلي فيه المشنوقون، لم يكن هناك أحد باستثناء بعض الجندرمة، وبدأت الرياح تهب، ولا أستطيع أن أنسي منظر اللحي البيضاء وهي ترف مع الريح "، وأعدم أحد رجال الدين لأنه كتب رسالة في تحريم القبعة قبل صدور قانون ارتدائها بعام[1]، وآثر بعض علماء الدين ترك البلاد علي قبولهم لبس القبعة.

- عارض " حزب الترقي الجمهوري " الوجه اللاديني لسياسات حزب الشعب بسفور أشد إصرارا فقد أعلن أن التوجهات الكمالية لادينية ومعادية للإسلام، واستمع الشعب لصيحته فالتحق به خلق كثير بل ولبي نداءه عدد كبير من الضباط الذين استقالوا من الجيش واستعدوا للجهاد تحت لوائه، وزلزل حزب الشعب زلزالا كبيرا، وشن " أتاتورك " عليهم حملة خطابية لتأليب الشعب عليهم قال في إحداها: " هل ينتظر من قوم دستورهم بيرق يرفعونه بأيديهم أن يكونوا حسني النية؟ أليس هذا هو بيرق الخداعين الذين استغلوا الجهال والمتعصبين وعباد الخرافات منذ قرون ليحققوا مآربهم الشخصية؟ ".

(1) إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص 40، وراجع فتوي عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية عن لبس القبعة والتي كانت إجابة لسؤال مفتي المسلمين ببلاد اليونان في عزبز خانكي بك، ترك وأتاتورك، م. س. ذ، ص 39. وراجع محمد عرفه، **المنار، المجلد 27، الجزء الأول**، وهو بيان أصدره المعهد الديني بالاسكندرية وتأثر بمسألة فرض القبعة في تركياودعا البيان لرفضها، ولمحمد رشيد رضا نفسه عدة فتاوي في المنار حول ارتداء البرنيطة وقد ذكر أنها في ذاتها ليست حراما وأن المسلم يمكنه ارتداء أي زي إلا إذا كان ارتداؤه سببا لمفسدة أخري كترك الصلاة أو ترك عادات المسلمين واتباع الغربيين وراجع محمد رشيد رضا، **المنار، المجلد 26، الجزء 6**، صفحة 416.

وفي الأشهر الأولي من عام 1925م كان الرأي العام في ولايات الأناضول الشرقية يؤمن أن الدين قد ضاع " دينك الدن كيتديكي " وبأن لا بد من العمل السريع وقاد هذه الحركة كما أوضحنا الشيخ سعيد الكردي النقشبندي - الذي شرع أتباعه في مهاجمة بعض المدن، وأعلنت التعبئة الجزئية وهوجمت معاقل التمرد في مارس 1925م.

وقبض علي الشيخ وأعدم في نفس العام، وأضيفت مادة جديدة لقانون الخيانة الوطنية " وطن خيانتي قانوني " **ونصت علي أنه لا يجوز أن تتكون جمعيات تستند في تحقيق غاياتها السياسية علي الدين أو المقدسات الدينية وعلي أن كل من يؤسس جمعية من هذا القبيل أو يشترك فيها هو خائن للوطن** " وطن خائني " [1]. لقد ثار أتباع الشيخ " سعيد الكردي النقشبندي " ضد ما اعتبروه " إصلاحات إلحادية " atheistic reforms"[2].

هذه أول حركة لها طابع صوفي تقاوم حزب الشعب الجمهوري، وفي " سيواس " قويت الدعاية وكثرت المنشورات ضد اللادينية الكمالية وضد لبس القبعة وفي " قيصرية "، أعلن أحمد حمدي النقشبندي نفسه خليفة للشيخ " سعيد "، وفي أرضروم هاجم الأهالي مبني المحافظة تحت قيادة خوجه " عثمان " ونشبت حوادث مماثلة في " مرعش "، وغيرها من الأقاليم[3].

(1) أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة: دار المعرفة، يناير 1961، ط1، 70 - 72.

) 2(John Parker, M. P and Charles Smith, Modern Turkey) London: George Routledge&Sons, ltd, 1940(pp. 148 - 149.

(3) إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص 50.

- في عام 1930وفي مواجهة المعارضة الدينية المتزايدة لمشاريع " الباش معلم " فكر في أن ينظم المعارضة بحيث تكون مستأنسة لا تصدر عن رأي حقيقي في مواجهة مبادئ حزب الشعب الجمهوري، واستدعي سفيره في باريس " فتحي أوقيار " وأذن له في **تأسيس " الحزب الجمهوري الحر "** سر بست جمهوريت فرقة سي "، وكان برنامج الحزب الجمهوري ينص علي أنه " جمهوري " قومي " ولاديني "، كما أنه صنيعة " أتاتورك " للضغط علي " عصمت أونونو " ولإظهار أن هناك معارضة حزبية في تركيا للعالم الخارجي.

فقد كان النظام الديكتاتوري موضعا للانتقاد في الغرب، وكانت المفاجأة أن الجماهير خرجت في الزوارق والسفن والفلوكات متجهة لتقابل السفينة التي جاء بها " فتحي أوقيار " إلي أزمير وهي تهتف " ليحيا فتحي بك.. وليحيا الحزب الجمهوري الحر "، وكان المشهد كله تعبيرا عن رفض الجماهير لحزب الشعب الجمهوري ولسياسة كمال أتاتورك، وبدت الجماهير التي جاءت لميناء أزمير كعملاق بمئة ألف رأس كما وصف أحد المعلقين[1].

بيد أن المعارضة الدينية المعادية لإجراءات " أتاتورك " والممثلة بشكل أساسي في الطريقة النقشبندية انضمت للحزب الجديد، وما لبثت

(1) عن تفصيلات وافية حول نشأة الحزب الجمهوري الحر ومبادئه وأعضائه والمداولات التي جرت بين " أوقيار " وأتاتورك " وعن الانقلاب الذي أحدثه الحزب في الحياة السياسية التركية بما لم يكن متوقعا راجع: الصفصافي أحمد مرسي، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول، م. س. ذ ص105 - 117.

الأمور أن تطورت بسرعة حيث تحولت المعارضة النقشبندية إلي معارضة مسلحة بقصبة " منمن " بقيادة الشيخ محمد " [2] الذي صوره حزب الشعب الجمهوري علي أنه رجل مجنون، ونفذ حكم الإعدام في المدنيين المشاركين في الحادث بلا محاكمة وتم تهجير أهالي قصبة " منمن " لأنهم وقفوا موقف المتفرج، وقبض علي زعماء " الحزب الجمهوري الحر " رغم أنهم كانوا أغلقو الحزب قبل هذه الأحداث بثلاثة أسابيع.

وتم طرد الضباط المنتمين للطريقة النقشبندية. وظلت الحكومة تحتفل بذكري الضابط " قوبيلاي " علي أنه شهيد بينما كان الأهالي يحتفلون بذكري الشيخ " محمد " ولذا أوقفت الدولة الاحتفال[1].

- الدلالة التي يقدمها " الحزب الجمهوري الحر " هي أن الشعب التركي قد آيس من سياسة " أتاتورك " الفاشية التي بدت فيها الدولة كوحش مفترس في مواجهة مجتمعها، وهو ما جعل المجتمع يضج بالسخط المكتوم، وما أن وجد مساحة للتعبير عن غضبه حتي استغلها لأقصي حد ممكن.

ولعل الكلمات التي قالها والد الصبي الذي قتل يوم مجيء " أوقيار " لأزمير وخروج الناس في فيضان جارف لمقابلته تعكس مدي نقمة الشعب التركي بعد ست سنوات عجاف من حكم حزب الشعب الجمهوري لتركيا " الولد فداء لك ومستعدون لتقديم المزيد، المهم أن تنقذنا، الخلاص علي

(2) أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، 73 - 74
(1) إبراهيم الدسوقي شتا الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص 50 - 51.

يديك " [2].

وفي الانتخابات البلدية التي جرت عام 1930 وشارك فيها الحزب الجمهوري الحر " حصل على 30 بلدية من مجموع البلديات التي وصلت 205 ولكن فتحي أوقيار كتب في مذكراته " **الحزب الحر كان يكسب في كل مكان ندخل فيه الانتخابات، وانهزم حزب الشعب بشكل غير متوقع، وكان الجميع بدون استثناء يعرفون ذلك، وكان من الواضح للعيان أنه لو استمرت هذه الظروف علي ما هي عليه فإن حزب الشعب الجمهوري سيفقد أغلبيته**، وسيسقط من السلطة في انتخابات مجلس الأمة الكبير التي تقترب، وأظن أن هذه النتائج قد أثرت جدا في نفس الغازي " [1].

وكما تشير المراجع المختلفة فإن القوانين العلمانية التي فرضها أتاتورك لم تتجاوز المدن الكبري، لكنها بقيت هامشية وغير محسوسة بالنسبة للغالبية العظمي من الشعب التركي والذين يقطنون الأرياف والذين تزيد نسبتهم عن 80% من مجمل السكان وهؤلاء ظلوا يعيشون وفق التقاليد الإسلامية، **بل إن الإسلام ظل ينظر إليه باعتباره أمرا لا يمكن التضحية به أو الاستغناء عنه للعديد من النخب الحضرية**، كما أن النخب التي استصوبت العلمانية واعتبرتها دينا بديلا متأثرة في ذلك بالكمالية ظلت معزولة عن الجماهير الإسلامية الكارهة لها، ولم يجد حزب الشعب

(2) الصفصافي أحمد مرسي، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول، م. س. ذ ص 118.

(1) الصفصافي أحمد مرسي، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول، ص 127.

بدا من الاستجابة لفيضان المشاعر الإسلامية لهذه الجماهير في أواخر عام 1940 حين دخل في منافسة مع الحزب الديموقراطي وذلك للحصول علي أصواتها[2].

رابعا: جدل العلاقة بين الدين والدولة بعد وفاة أتاتورك :

- عقب وفاة أتاتورك في نوفمبر عام 1938م وانتخاب " عصمت أونونو " رئيسا للبلاد في اليوم التالي مباشرة، وفي الاجتماع الطارئ لحزب الشعب الجمهوري عدلت اللوائح حتي يمكن انتخابه رئيساً للحزب مدي الحياة وأن يكون " أتاتورك " هو مؤسسه و رئيسه الأبدي[3]، واستمر " أونونو " في محاولة إخضاع تركيا للعلمانية بشكل أكثر ضراوة فقد زاد من العقوبات المفروضة علي المعارضين لقانون القبعة عام 1941، واستصدر قانوناً يفرض الآذان باللغة التركية[1]. وعمق من تبعية الإدارة للحزب، وأعلي من مفهوم الدولتية علي حساب الحرية الفردية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال والجماعات المختلفة وفرض المزيد من الرقابة علي الصحف والمطبوعات وعمق من الطابع الديكتاتوري للدولة[2].

) 1(Hugh Poulton, Top Hat, Grey Wolf and Crescent, Turkish Nationalism and Turkish Repulic, opcite, pp. 168 – 170.

(3) الصفصافي أحمد مرسي، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول، ص 135.

(1) صبري توفيق همام، الإسلام والعلمانية بين السياسي والثقافي، **مجلة الديموقراطية**، ع 14، 2004/4/1، ص 104.

(2) الصفصافي أحمد المرسي، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول، ص 138، فلم يكن مسموحاً للعمال بالإضراب، وحين صدر قانون الجمعيات عام 1938م منع بشكل بات أي جمعيات تكون مبنية علي أساس منفعة مشتركة، ولم يسمح بتشكيل أحزاب سياسية

بيد أن التحالف الاقتصادي الاجتماعي الذي قامت عليه الجمهورية بدأ يتعرض للتفكيك، وظهرت قوي اجتماعية واقتصادية جديدة مناوئة للتحالف العلماني الجمهوري، كما أن الفساد والانتهازية والنهب وتغليب المصالح الشخصية انتشر بشكل واسع بين فئات المنتفعين من التداخل بين شبكات حزب الشعب الجمهوري وبين الدولة التركية فيما يعرف بظاهرة الحزب الواحد في الدول المتخلفة(3).

وكما يشير " كمال كربات " فإن أيديولجية حزب الشعب الجمهوري التي قامت علي فكرة منع الصراع بين الطبقات كان عليها إما أن تقضي علي الظروف المنتجة للصراع أو التسليم بقبول التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ووضعه في الحسبان(4)، وهنا تبدو مشكلة بنيوية عكستها " الأيديولوجية الكمالية اللادينية " وهي الفجوة بين البني السياسية للدولة وبين البني الاقتصادية والاجتماعية والدينية لها، وهو ما عبر عن توتر وقلق كان لا بد من أن يقود لما يطلق عليه "

ومنع الجمعيات الماسونية التي كانت تباشر نشاطها إبان الفترة الكمالية، وأعطي للبوليس الصلاحية الكاملة للقبض علي أي شخص بدون إذن نيابة وحبسه إلي ماشاء الله، وفرض رقابة علي الصحف اليومية والمطبوعات الجديدة.

(3) عن ظاهرة الحزب الواحد في الدول المتخلفة أو الفاشية راجع: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، م. س. ذ، ص 150ومابعدها.

)2(Kamal H. karpat, T urkey, s Politics: The transition to Multi - Party System (Newjersey: Prinston University Press, 1959) pp. 32, 48 - 64.

(1) عن الوظيفة التطويرية للنظم السياسية راجع: حامد ربيع، **مذكرات في النظرية السياسية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، غير منشورة، عام 1978 م.

علي سبيل المثال فإن اللجنة التي ألفت كتاب " تاريخ " ونشرته وزارة المعارف التركية سخرت من الشريعة الإسلامية التي وجدت لتستجيب لمطالب الحياة في الجزيرة العربية منذ أربعة عشر قرنا، كما سخرت من اجتهادات الفقهاء التي وصفتها بالبدائية واعتبرت القانون السويسري أوفي لمطالب الحياة الاجتماعية لتركيا الحديثة وراجع، أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية في تركيا المعاصرة، م. س. ذ، ص 63

الوظيفة التطويرية للدولة ".

- بدت الاستجابة للتطور من قبل حزب الشعب الجمهوري تجاه الإسلام الذي كان الأكثر تضررا و تعرضاً للإهانة والازدراء[1]، **فتقرر عودة الوعاظ إلي الجيش في سنة 1940** كأول خطوة رسمية عبرت عن إعادة الاعتبار للدين الإسلامي، **وأعيدت مقررات التعليم الديني في المدارس الابتدائية**، وفي دورات الوعاظ، **وأعيد تأسيس كلية الإلهيات وافتتحت عام 1949 م**[2].

وتقرر ترجمة دائرة المعارف الإسلامية التي كتبها مجموعة من المستشرقين إلي اللغة التركية، وارتفعت أصوات الإنتلجنسيا الإسلامية لتنبه إلي أن دائرة المعارف الاستشراقية تنطلق من رؤية معادية للإسلام **وقرر هؤلاء وعلي رأسهم " أشرف أديب " أن يصدروا دائرة معارف خاصة بهم تحت عنوان " دائرة المعارف الإسلامية التركية** " وانضم إلي " الإنتلجنسيا الإسلامية الجديدة " بعض كبار الضباط الذين تقاعدوا أمثال " فوزي مردين " والذي تفرغ للأبحاث الدينية وتفسير القرآن الكريم[3].

وتشير المعلومات الصادرة عن وزارة العدل في فترة ما بعد أتاتورك إلي **أن هناك 89 قضية عرضت علي المحكمة عام 1947م وخضعت لقانون العقوبات منها 29 لمؤذنين قبض عليهم لرفعهم الأذان باللغة العربية ورفض الانصياع للقانون الذي يفرض رفعه بالتركية**، بينما قبض

(2) Hugh Poulton, Top Hat, Grey Wolf and Crescent, Turkish Nationalism and Turkish Repulic, opcite, pp.

(3) إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص 58.

علي 569 شخصا لارتدائهم الطربوش أو العمامة أوغطاء الرأس وليس القبعة[1].

وبدأت العلمانية تطرح علي النقاش العام حتي داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه الذي أكد في بياناته الصادرة عن مؤتمراته العامة أنه حزب علماني وأن العلمانية التي تستبعد الدين من الحياة العامة ومن السياسة هي الطريق للنجاح واللحاق بالحضارة المعاصرة، وأن السماح بتقرير التربية الدينية في المدارس الابتدائية كمادة اختيارية تستبعد كل التفسيرات المتعصبة التي تتعارض مع الدين الإسلامي الحقيقي، **وفي عام 1946م ثار جدل في الجمعية الوطنية حول ضرورة دعم الروح الوطنية في مواجهة الشيوعية بالدين،** وفي عام 1947 اقتنع بعض أعضاء الحزب الجمهوري بما أثير في الجمعية الوطنية **بأهمية الدين لحماية السلوك الأخلاقي، وأن السياسة المعادية للدين من جانب الحكومة تدمر الأخلاق**[2].

- رغم المقاومة من جانب التيارات اللادينية المسيطرة علي حزب الشعب الجمهوري **فإن العلمانية الكمالية المتصلبة أصبحت في مأزق، وأنه لا بد من تأويل جديد لها يستبعد الروح العدائية الكامنة في داخلها للدين الإسلامي**[3].

وظل السؤال حول الدين مطروحا بقوة في وسائل الإعلام التركية

) 1(Mehmet yasar geyikdagi, political parties in turkey, Op. cit, p. 65.

) 2(Ibid, p 67.

(3) يصف " نظام ماردیني " العلمانية الأتاتوركية بأنها " دين علماني بديل، وأنها أصولية علمانية في طبعة قومية فاشية " وراجع: نظام ماردیني، **الديموقراطية التركية مسرحا لجدل الإسلام والعلمانية**، الحياة، أكتوبر 2001، ص10

المرئية والمسموعة وحتي داخل الجدل الرسمي في الجمعية الوطنية ذاتها. ولاحظ بعض المشاركين في هذا الجدل أن الدين محترم في الحياة الخاصة ومنفتح علي المحيط الاجتماعي في العالم الغربي، **وانتهي هذا الجدل إلي ضرورة تكيف التقاليد والتعاليم الدينية الإسلامية مع التأويلات العلمانية التي تستلهم قواعد العلم والتي يمكنها تخفيف الصراع بين الدين والعلمنة**. واقترح المتجادلون ضرورة توافر المزيد من رجال الدين المتنورين لمحاربة الخرافة والخزعبلات المنتشرة بين العامة، ولقطع الطريق علي الأيديولوجيات المعادية للجمهورية من البزوغ والانتشار[1].

- سمح للمدارس الدينية الخاصة بمباشرة عملها في سبتمبر عام 1947م وفق قانون المدارس الخاصة، وقررت وزارة التعليم أن فتح مثل هذه المدارس يكون بناء علي طلب رسمي، وأنه لا توجد مقررات أكثر من تلك التي تفرضها الحكومة، وأن اللغة التركية هي التي تستخدم داخل هذه المدارس بما في ذلك قراءة القرآن والصلاة، وحذرت تعليمات وزارة التعليم من أولئك الذين يحاولون استخدام الدين بطريقة أو أخري في التأثير علي الناس.

وفرض قرار وزارة التعليم الذي جعل من مادة الدين اختيارا في المدارس الأولية قيودا مثل ألا تكون حصة الدين خصما من وقت حصص المواد الأخري، وأن الرسوب في مادة الدين أو النجاح لا يؤثر

(1) عن التيارات المتعددة حول تأويل العلمانية راجع: صبري توفيق همام، الإسلام والعلمانية بين السياسي والثقافي، م. س. ذ، ص 104 - 105 حيث يقسم هذه التيارات إلي محافظين يرون أهمية الدين لتطوير الجانب الروحي للفرد والمجتمع، وهو نظام تربوي لا يمكن الاستغناء عنه، والمعتدلون وهم أقرب للمحافظين ويرون الدين تعبيرا عن حرية الضمير والاعتقاد الذي تقرها الجمهورية التركية، ومؤيدو العلمانية وهم الذين يرون الدين الإسلامي عاملا معوقا للتقدم والالتحاق بالحضارة المعاصرة ومن أبرز هؤلاء رجب بكر السكرتير العام للحزب الجمهوري.

في الانتقال إلي الصفوف الأعلي، ومن الضروري لالتحاق الطلبة بفصول تعلم مادة الدين أن يكتب أحد الوالدين طلباً رسميا بذلك إلي إدارة المدرسة، وتعتمد المقررات علي كتب منشورة من قبل رئاسة الشئون الدينية وأجازتها للدراسة وزارة التعليم التركية.

وفي20 مايو عام 1948 قررت وزارة التعليم علي وجه السرعة فصولا دراسية للأئمة والخطباء " Imam ve Hatip kurslari "، وبدأت في يناير عام 1949م بأنقرة واسطنبول، وتبعتها بعد ذلك مدن أخري، هذه الفصول الدراسية التي كانت مدتها عشرة أشهر أعطيت للمتخرجين من المدارس المتوسطة وغيرها، ومع نهاية عام 1949 تخرج من هذه الفصول ما يقرب من خمسين شابا، **وأثناء الاحتفال بتخرجهم أكدوا أنهم لن يستغلوا مكانتهم في إشاعة التعصب الديني، وأنهم سيظلون أوفياء للروح العلمانية،** وأوقفت هذه الفصول الدراسية حين أصبحت الدراسة منتظمة في مدارس الأئمة والخطباء عام 1951 م.

وفي يونية عام 1949 م أيضا وافقت الجمعية الوطنية علي تأسيس كلية الإلهيات في أنقرة والذي صرح وزير التعليم التركي " بأنها لن تكون كالمدارس الإسلامية التقليدية وإنما ستكون كالمصباح الذي يفزع الخرافة ويلقيها في سلة المهملات "، ونظر إلي هذه المظاهرالجديدة باعتبارها عودة للدين الإسلامي[1].

(1) اعتمدنا علي رصد التحولات الدينية في تركيا في هذه الفترة بشكل أساسي علي كتاب:
Mehmet yasar. Op. cit, p 67 - 68.
كتاب في تركيا في الدينية للتحولات الدقيقة المتابعة أيضا وراجع:
Hugh Poulton, Top Hat, Grey Wolf and Crescent, Op. cit, p. 170.
وأيضا الكتاب المهم :

- كل ذلك الجدل والنقاش والقرارات المتصلة بالدين يتم في ظل سياق علماني صارم يقوده انكشارية الكمالية الجدد الذين حرصوا علي ألا تكون هناك أية قوانين دينية متعارضة مع العلمانية.

ومع ذلك فإن السياسيين الذين فضلوا أن لا يعلنوا معارضتهم للدين قد ازدادت أعداهم بشكل ملحوظ حفاظاً علي دعم الجماهير لهم، فالحقيقة التي لم تستطع العلمانية الكمالية أن تخفيها هي **إصرار الشعب التركي علي العودة للقيم الدينية والتي لعبت الدور الأهم في حياتهم اليومية منذ دخولهم للإسلام**. فلم يعد بالإمكان منع المعتقدات الدينية من التعبير عن نفسها بين الناس، بل إن ماكان يعد من المحظورات الدينية وفق القوانين العلمانية للكمالية ظل يعمل بقوة في بعض الأماكن، و المعارضة للعلمانية الغالية بدأت تعبر عن نفسها داخل الحزب الجمهوري نفسه، ومع التحول ناحية نظام التعدد الحزبي عام 1946 م فإن التيارات الدينية سوف تعبر عن نفسها داخل فضاء أحزاب المعارضة.

* * *

Feroz Ahmad, The Turkish Experment in Democracy, 1950 - 1975, (London: Hurst, 1977) pp. 21, 38.

وتشير " سوزانا بكيرنج " إلي أن كلية الإلهيات افتتحت عام 1900 ثم أغلقت عام 1919م لتصبح قسم العلوم الدينية، وشهدت انخفاضا في طلبتها مابين عام 1924 - 1933م، وتأسست عام 1933 م كلية الإلهيات في جامعة اسطنبول ولكنها أغلقت عام 1936 م وهي التي عبرت عن قمة الصعود العلماني للأيديولوجية الكمالية وراجع:

Susannah Pickering, Eslamic Eduction and The state in Turkey since 1980, (London University, 1992).